القيادات الوطنية الفلسطينية ، ان قررت هذه السلطات ، الرجوع عن اسلوبها المتبع سابقا ، والذي كان يدعو الى « عدم التشدد بشأن حظر النشاط السياسي على رؤساء البلديات ، شرط ا لا يمس هذا النشاط اتفاقيات كامب ديفيد » (ر .إ.إ. ، العدد ١٩٤٢ ، ١٧ ، ١٩٧٩/١٢/١٨ ، ص ١٢) . وتطبيقا لهذا القرار استدعت سلطات الحكم العسكري رؤساء البلديات كي توضح لهم ، انه لن يسمح بالنشاطات السياسية الموجهة ضد اتفاقيات كامب ديفيد . ويعني هذا « تجميد النشاطات السياسية في المناطق ، الموجهة ضد تلك الاتفاقيات ، والحكم الذاتي ، وضد سياسات الاستيطان لحكومة الليكود » (عل همشمار ، ١٩٧٩/١٢/١٩) .

وفي السياق نفسه ، ومن اجل منع استمرار الزخم السياسي الوطني الذي تجسده وحدة العمل المشترك بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، قرر الحكم العسكري منع النشاطات المشتركة لزعماء المنطقتين . وكشف رشاد الشوا رئيس بلدية قطاع غزة حقيقة هذا القرار ، عند اجتماعه مع الحاكم العسكري للاحتجاج على قرار منعه من الذهاب الى الضفة الغربية ، وقال « ان هذا المنع يبرهن عن نوايا عزل الضفة عن القطاع ، ومحاولة لفرض الحكم الذاتي على القطاع » . واضاف الشوا « ان خطوات الحكم العسكري لن تغير من معارضة السكان لمشروع الحكم الذاتي ، لانها لا تحتوي على الحد الادنى المقبول للفلسطينيين » (المصدر نفسه) .

والحقيقة ان الاوساط الاسرائيلية المهتمة بشؤون المناطق ، مصابة بالذهول من القدرة العالية لمستوى التصدي لدى سكان المناطق ، الذين يدافعون عن حقهم في ارضهم ضد سياسات الاستيطان ، ومصادرة الاراضي ، وسلبهم لحقوقهم المشروعة . وقد وصل المعنيون بالتطورات الجارية في الضفة والقطاع ، الى نتيجة ملخصها « ان قوة المناورة لدى الحكم العسكري اخذة بالتقلص ... وحقا ، توجد لدى الحكم العسكري مقدرة على منع الاجتماعات ، والاحتجاجات ، والسماح لحرس الحدود بتفريق الطلاب في حرم الجامعة ، او فرض الرقابة على صحف المناطق ، ولا شك في ذلك ، لكن نجاعة هذه الخطوات تقل شيئا فشيئا ، وكثيرا من هذه الاجراءات اعطت عكسها . وكانت قضية الشكعة ، كما هو معروف ، مثالا كلاسيكيا على ذلك ، وهو ليس المثال الوحيد » (امنون كابليوك ، عل همشمار ، ١٩٧٩/١٢/٢٨) .

وقد دفع هذا الوضع الصحافة الاسرائيلية للبحث والتحليل في تركيب القوى السياسية داخل المناطق المحتلة ، ومدى تنظيمها ، ومستواها الفكري ، وقوة تاثيرها بين الجماهير . فرؤساء البلديات الحاليون الذين يقودون العمل الوطني « يمثلون الخط المتطرف ... وقد اعلنوا مرات عديدة ، ان منظمة التحرير هي ممثلهم الشرعي ، وهي التي ستحكم الدولة الفلسطينية المستقلة التي يريدون اقامتها » (يعقوب حكبوك ، ملحق هآرتس ، ١٩٧٩/١٢/٧) . والجانب الايديولوجي عندهم متين ، وهم يختلفون عن سابقيهم « الذين لم يميلوا الى التطرف ، وحافظوا على خط موال للاردن ، اما هؤلاء الجدد ، فانهم يتضامنون بوضوح مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وغالبيتهم يعارضون الاردن » (المصدر نفسه) .

وتوجد الى جانب القيادة الرسمية المعروفة في المناطق ، والتي يمثلها رؤساء البلديات ، مجموعة اخرى « ليست صغيرة ولها اهمية في الضفة وخارجها . وهؤلاء هم العاملون في الخفاء لكي لا يلفتوا انتباها متزايدا اليهم ، ويحملون ايديولوجية هامة . وبناء على ذلك ، فان تاثير هذه المجموعة بارز ، وتوجد لآرائها أهمية خاصة في المناطق ، حتى ان رؤساء البلديات يصغون اليها بانتباه . وابرز شخصيتين في هذه المجموعة هما الدكتور احمد حمزة النتشه ، والصحافي بشير البرغوتي ... كما يعمل مع هذه المجموعة كل من خلدون عبد الحق من نابلس ، والدكتور حيدر عبد الشافي من غزة ...

« والشخصيات النشيطة في هذه المجموعة ، لا تعمل في وظائف رسمية ، مثل رؤساء البلديات ، وهم اما اعضاء في الحزب الشيوعي ، او متضامنون مع الجبهة الوطنية ، وباقي الهيئات ذات التطلعات اليسارية المتطرفة . وتعمل هذه الهيئات في أطر محددة ، منظمة ومتطورة نوعا ما . وهناك أراء في الضفة تقول ان هذه المجموعة مؤثرة اكثر من رؤساء البلديات المعروفين ، وان النتشه